15 em Année No. 749

Lundi — 10 — 11 — 1947

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الادارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

بدل الاشتراك عن سنة
١٠٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى سائر الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الاعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العـــدد ٧٤٩ « القاهرة فى يوم الاثنين ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٦٦ — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ » السنة الخامسة عشرة

حرية الرأى وتبعة الرأى

للأستاذ عباس محمود العقاد

حرية الرأى مكفولة لكل انسان .

ولكن لا حرية بغير تبعة . فكل ذى رأى مسئول وحده عن رأيه ، وعليه وحده أن يحمل جميع تبعاته ، وليس له أن يلقى هذه التبعات على غيره . لأن حريته تنتهى عند انتهاء التبعة التى يحملها باختياره ... فلا اختيار له فى حريات الآخرين .

وذلك هو الحد الفاصل بين الرأى الذى يسأل عنه الباحث أو الكاتب وحده ، وبين الرأى الذى يشرك فيه غيره .

فمن حقه بلا نزاع أن يبدى ما يشاء فى حدود القانون

ولكن ليس من حقه أن يحمل غيره على تزكية رأيه وترويجه أو الاذن بأجازته ونشره ، ولا سيما إذ يكون ذلك « الغير » هيئة رسمية مفروضة بقوة الدولة على جميع أبناء الأمة ، كالجامعة المصرية وما جرى مجراها .

فالجامعة المصرية جامعة حكومة ، ومعنى أنها جامعة حكومة أن الزامها لطلابها هو إلزام يقوم به القانون ، وتحميه الدولة ، وليس فيه للطالب أو لولى أمره خيار كالذى يملكه الطلاب وأولياء الأمور فى الجامعات الأهلية . فهم لا يملكون أن ينتقلوا منها إلى غيرها إذا لم توافقهم دروسها ، وليس فى وسعهم أن يستغنوا عن شهاداتها وإجازاتها ، لأن مستقبلهم فى الوظائف أو المزاولات العلمية مرتبط بها . فليس لأحد أن يطلب من هذه الجامعة أن تجيز دروساً تحتاج إلى احتمال تبعة ، وليس له أن يلقى عليها تبعاته وينتظر منها أن تقرها وتزكيها ، وهو يزعم أنه حر فيما يصنع ، وأنها هى القيدة أمامه فلا حرية لها فى رفض هذا الصنيع من شاء أن يقدر حريته فليقدر تبعته قبل تقديره لحريته .

ومن تقدير التبعة أن يفهم ما يجوز له عرضه للاقرار والإجازة ، وما ينفرد به أو يشرك فيه سواه . فإن لم يفهم ذلك فليس هو بأهل لتقدير الحريات ولا لتقدير التبعات .

وقد سبقتنا إلى النظام الجامعى أمم كثيرة ، وسبقتنا إلى حرية الرأى أمم كثيرة ، وترجع تقاليد الجامعات فى بعض هذه الأمم إلى مئات السنين ، وكلها تدين بهذا المبدأ فيما يعرض عليها من الرسائل للاجازة والاقرار ، ولم يقل أحد أنها تصادر حرية الآراء ، أو تحجر على مباحث المفكرين .

فلم نسمع قط أن أحداً تقدم إلى جامعة اكسفورد مثلا ببحث فى ميلاد السيد المسيح هل كان مولداً طبيعياً أو كان مولد خارقة وإعجاز .

ولم نسمع قط أن أحداً تقدم إلى جامعة السوربون ببحث فى تدوين الأناجيل هل هى من كتابة الرسل أو كتابة أناس آخرين مجهولين أو معلومين .

والجامعات الإنجليزية تدرس تواريخ الأديان وتدرس المقابلة بينها ، فلم نسمع قط أن دراستها هذه أجازت لصاحب رأى أن يطلب

منها اقرار قول من الأقوال ، يخالف ما تلتزمه أمام جميع المتعلمين

كذلك تدرس الجامعات الإنجليزية ، كما تدرس الجامعات الفرنسية ، علوماً شتى في نظم الدول ، وقواعد الدساتير. فلم نسمع قط أن طالباً فرنسياً عرض على جامعة فرنسية بحثاً في إنكار النظام الجمهوري . وتفضيل النظام الملكي عليه ، ولا أن طالباً إنجليزياً عرض على جامعة إنجليزية بحثاً في ترجيح النظام الجمهوري على نظام الدولة الملكية . لأن المسألة ليست مسألة حرية وكفى ، بل هي مسألة حرية مقرونة بتبعة . فيبقى التفرقة بين ما تكتبه باسمك على تبعة نفسك ، وبين ما تكتبه ثم تلقى بتبعاته كلها أو بعضها ، على مؤسسات تحميها الدولة وتلقى دروسها على جميع أبناء الأمة ، وهم أحرار أيضاً فيما يقبلون وفيما يرفضون .

***

فلا خلاف على حرية الرأى كائنا ما كان في حدود القانون وإنما الخلاف في احتمال التبعة وتقديرها ، وفي موضع التبعة وتميزه ، وليس بأهل لحرية الرأى ولا بقادر على أمانته من يفوته هذا التمييز .

وكاتب هذه السطور يحرص على حرية الرأى ، ويعتقد أن الحرية الشخصية هي غاية كل تقدم وارتقاء في تاريخ بني الإنسان ، وأن مقاومة الرأى إنما تكون برأى مثله ، ومقابلة البرهان إنما تكون ببرهان على قياسه ، وأن المصادرة بالقوة عمل لا يليق بأصحاب الآراء ولا يحسن بهم أن يهيبوا بالحكومة إلى اتخاذه ، إلا أن يكون في الرأى إخلال بالآداب متفق على تحريمه .

لكننا لا نعطى حرية الرأى كل هذا الحق إلا لأننا ندين بأنه حق ينتهى عند حده ولا يجوز أن يتعداه .

فليقل من شاء ما شاء ما دام هو صاحب التبعة الوحيد في كل ما يقول :

ولكن هل هو صاحب التبعة الوحيد فيما يلقيه إلى الجامعات الرسمية لتقرره باسم الدولة ، واسم الأمة بأسرها من وراء الدولة ؟

هنا محل التقدير والتمييز

وليس بعالم ولا مستحق لأمانة العلم من لا يقدر ولا يميز ، ولا يفرق بين ما يقرره باسمه ، وما يطلب من المشرفين على التعليم في الأمة أن يقرروه .

وقلما يعنيني هنا أمر رسالة بعينها أو بحث بعينه ، وإنما يعنيني توضيح الحد الفاصل في مسألة الحرية ، ومسألة التبعة الفكرية ، وهو حد منسيٌّ على ما نرى في حسبان بعض المبتدئين ، بل بعض الأدباء المعدودين .

ولو لم يكن هذا الحد محتاجاً إلى التذكير في مرحلتنا هذه من الحياة الفكرية لما رأينا رجلا كصديقنا الأستاذ توفيق الحكيم يسأء وهو ينقد الجامعة المصرية لأنها رفضت تبعةً تلقى عليها ، وليس من حقها أن تقبلها باسم الدولة ، وليس من مقتضى رفضها أن تحول بين طالب من الطلاب ، أو مدرس من المدرسين ، وبين إعلان ما يراه بغير واسطتها إذا شاء .

على أننا نهنىء صديقنا الحكيم ولا نقصر القول كله على الأسف لنسيانه أو تناسيه .

نهنئه لأن حرية الرأى كانت رخيصة عنده يوم كان ينعى على الديمقراطية ويشيد بمآثر الدكتاتورية . فإذا عاد يغليها بعد ارتخاص فإنه بالتهنئة من هذه الناحية لجدير .

أما « التقدميون » الذين حنقوا على الجامعة المصرية لالتزامها حدود حقها وواجبها ، فخيرهم من التذكير أن نطلب منهم سطراً واحداً يكتب في روسيا اليوم نقداً لعقيدتهم في التفسير المادى للتاريخ ، وهي بعد لم تتجاوز عندهم أن تكون رأى انسان ا .. فكيف بما يعتقد المؤمنون به أنه من عند الله ، خالق كل انسان ، وخالق جميع الأكوان ؟

عباس محمود العقاد

ظهـــر كتاب

عائشـــة والسياسة

للأســـتاذ سعيد الأفغاني

يطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر